الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٥
الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأشطل (اليمن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/50/35)

تقرير الأمين العام (A/50/725)

السيد لاكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان كل من قبرص وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا.

بعد توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ وما أعقب ذلك من تقدم في عملية السلام أصبح بوسعنا أن نتحدث عن وجود إمكانية حقيقية لحل القضية الفلسطينية التي هي لب الصراع العربي - الاسرائيلي.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالنجاح في انسحاب قوات الأمن الإسرائيلية من مدينة جنين. فهذا الانسحاب أول نتيجة ملموسة للاتفاق المؤقت التاريخي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقعته اسرائيل والمنظمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر وكان الاتحاد الأوروبي من شهوده.

وعقب توقيع الاتفاق المؤقت الخاص بالحكم الذاتي بين اسرائيل والمنظمة دخلت عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة حاسمة تنطوي على مخاطر وتتيح فرصا. فثمة خطر من استمرار أعمال العنف ولكن هنالك فرصة، وهذا هو الأهم، لزيادة التطور السياسي والتقدم الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالتسوية الشاملة والدائمة للقضية الفلسطينية والصراع العربي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86860
9586860

الاسرائيلي برمته على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي إطار مبادئ القانون الدولي. ونحن نعتزم مواصلة القيام بدور نشط وبناء ومتوازن في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. فنحن مصممون على الإسهام في إنجاح هذه العملية وسنوفر الدعم السياسي والمادي لهذا الغرض في تعاون وثيق مع جميع الفاعلين على الصعيد الإقليمي والمشتركين في رعاية عملية السلام والمشاركين في المحافل المختصة المتعددة الأطراف.

وفي سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي تم في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ اعتماد عمل مشترك لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وقد وافق الاتحاد الأوروبي في إطار هذا العمل المشترك على المشاركة في مراقبة انتخابات المجلس الفلسطيني وفي تنسيق بعثة المراقبة الدولية. وعين السيد ليدبوم وزير العدل والتجارة السابق في السويد لتولي رئاسة الوحدة الأوروبية المعنية بالانتخابات والمنشأة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ككل المانح الأكبر للأموال للفلسطينيين. وإذ نجعل هدفنا الأساسي المساعدة في تعزيز السلطة الفلسطينية وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين، فقد وعدنا بتقديم معونة قدرها ٥٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

وفي اجتماع لجنة الاتصال الخاصة المعقود في باريس في نيسان/ابريل تعهدنا بتقديم حزمة معونة مالية جديدة للسلطة الفلسطينية من ميزانية الاتحاد والميزانيات الوطنية تبلغ جملتها ٢٥ مليون دولار.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، سيعقد المؤتمر الثاني لمساعدة الشعب الفلسطيني في باريس، وسيركز المؤتمر على تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي وعلى اعتماد خطة عمل ثلاثية منقحة تحدد مسؤوليات كل من الفلسطينيين والاسرائيليين والأوساط الدولية المانحة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا أن تنمية الإمكانات الاقتصادية للشعب الفلسطيني أمر حيوي للاستقرار والنمو في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد سيتيح المؤتمر للمجتمع الدولي فرصة لإعادة تأكيد دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط وترجمة ذلك الى إجراءات ملموسة.

ويفضل الأعمال الحاسمة والباسلة التي اضطلع بها طرفا الصراع، والدعم الذي قدمه من أرادوا منا الإسهام في إقامة التعايش السلمي بين جميع شعوب المنطقة، تم بالفعل تحقيق الكثير في هذه العملية. وينبغي ألا نسمح لأعداء السلام أن يغيروا بأعمال العنف مسار الأحداث التي، وإن كانت تتطور ببطء، إلا أنها تتطور وفقا للمبادئ التي جعلت من المستطاع عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والتي نأمل أن تؤدي الى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي بصفة عامة ولقضية فلسطين بصفة خاصة.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد جمهورية موريتانيا الإسلامية أن يشترك مرة أخرى في المناقشة حول قضية فلسطين التي تحقق بشأنها تقدم كبير صوب تحقيق هدف السلام في العام الماضي.

إن عملية السلام التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، والتي سمحت بتوقيع إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، تتوطد الآن أكثر فأكثر بفضل بصيرة وحنكة وشجاعة القادة الفلسطينيين والاسرائيليين الذين يظهرون للعالم تصميمهم - رغم الأخطار والعقبات المختلفة - على المضي قدما في السعي الى إرساء السلام. أما الرحيل المفاجئ والمفجع لأحد دعاة عملية السلام، السيد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل السابق، فإنه بدلا من أن يقوض هذا التصميم كما كان يأمل مرتكبو تلك الجريمة الدنيئة، سيقوي ساعد أنصار السلام. ونحن متأكدون من ذلك. وستواصل موريتانيا دعم جميع الملتزمين بهذه العملية، ونأمل أن يمكن، يوما ما، إرساء السلام في هذا الجزء من الشرق الأوسط، السلام الشامل والعادل والدائم المرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

وموريتانيا، إذ تحدوها هذه الآمال، قد رحبت بمعاهدة السلام التي عقدت في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤ بين الأردن واسرائيل، وكذلك باتفاق التنفيذ الثاني لإعلان المبادئ، الموقع في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن والذي يتوخى، ضمن عدة أمور، تنفيذ اتفاقات الحكم الذاتي في بقية الضفة الغربية، وإجراء انتخابات فلسطينية ديمقراطية عامة في ٢٠ كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

وبالرغم من أهمية التقدم الملموس في عملية السلام وفي العلاقات الاسرائيلية - العربية، يجب ألا يحولنا ذلك عن تحقيق الهدف النهائي للعملية، الذي لا يزال يتمثل في إرساء سلام عادل ودائم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ولهذا لا نزال نأمل أن نرى نتائج أكثر ايجابية في المفاوضات الاسرائيلية - السورية والاسرائيلية - اللبنانية.

وسيكون على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تضطلع بدور أكبر وأكثر فعالية في هذه العملية. وكما اتضح مؤخرا في جنوب أفريقيا، فإن الالتزام الحازم الثابت يمكن أن يساعد على تخطي العقبات الرئيسية في الطريق الى إرساء السلام. ونرحب بالعمل الذي اضطلع به المنسق الخاص وموظفوه الذين بذلوا قصارى جهدهم لإرساء السلام وتوطيده. وستكون مساهمتهم حاسمة في تنسيق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الأمم المتحدة الى الفلسطينيين في جميع أنحاء لأراضي المحتلة.

وإذ نشيد بأنشطة وجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها السفير سيسي، نود أن نعرب عن أملنا في أن تواصل اللجنة الاضطلاع بالدور الذي كلفتها به الجمعية العامة الى أن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة.

ومناخ الاتصال والحوار الذي ظهر في هذا الجزء من الشرق الأوسط منذ بداية عملية السلام، والذي شوهدت نتائجه العملية في اجتماع عمان في الشهر الماضي خليق بأن يحفز المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لكي تختتم محادثات السلام في وقت قريب. وما زلنا على اقتناع بأن إرساء سلام عادل ودائم في هذا المركز الحساس للعالم من شأنه أن يؤذن ببدء عهد يسوده التعاون والعدالة مما يعود بالنفع على كل شعوب العالم. ومن هذا الاقتناع يأتي التزامنا بتأييد من يشاركون من قريب أو بعيد في تحقيق ذلك السلام الذي ينتظره الجميع منذ مدة طويلة.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للسفير كيبا بيراني سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه الذي عرض به تقرير اللجنة.

وتعتبر سري لانكا دائما أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد دعونا دائما الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة. وترى سري لانكا أن هذه التسوية تتطلب، أساسا، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وحقه في وطن خاص به. ويجب أيضا أن يكون هناك قبول واضح لحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومقبولة دوليا.

ومنذ حدوث الانجاز التاريخي الذي تمثل في الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، تابعت سري لانكا الأحداث في المنطقة باهتمام. وهناك تطور هام آخر في عملية السلام هو توقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يتضمن أحكاما تتعلق بترتيبات الحكم الذاتي في بقية الضفة الغربية وبإجراء انتخابات ديمقراطية عامة.

ونحن نرحب بهذه التطورات الهامة والإيجابية ونؤكد مجددا على تأييدنا لها.

بيد أنه على الرغم من هذه التطورات، أصبحت عملية السلام أكثر هشاشة نتيجة للاغتيال المأساوي لأحد مهندسيها الرئيسيين، ألا وهو رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين. ومن المحتم رغم هذا الحدث المنكر الشنيع أن تواصل كل الأطراف المعنية الحفاظ على الزخم الذي ولّدته هذه الاتفاقات بغية ضمان تحقيق تقدم سلس في عملية السلام.

وبينما ندرك ونقدر الجهود التي بذلتها حتى الآن شتى البلدان للمساعدة في دفع عملية السلام إلى الأمام، فإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة تحتفظ بالمسؤولية الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى حل شامل ودائم لها. ومن الضروري أن تحظى عملية السلام بالتشجيع والدعم من المجتمع الدولي ككل. وسيحتاج الشعب الفلسطيني إلى المساعدة الدولية في بناء دولته. وينبغي أن تعبّئ الأمم المتحدة الموارد التي ستلزم لعملية إعادة بناء وتعمير الأراضي التي تصبح متمتعة بالحكم الذاتي وبالحرية.

ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع في عملية السلام وفي تنفيذ الإعلان بالمبادئ.

إن القيود التي كثيرا ما تفرض على تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي مناطق الحكم الذاتي تسبب عناء شديدا للشعب الفلسطيني، وتؤثر

بشكل ضار على أرزاقهم نظرا لأن اقتصادهم اقتصاد يعاني جانب كبير منه من الضعف. وعلى الرغم من أن حالات إعلان غلق الأراضي في وجه الفلسطينيين قد تنسب إلى أسباب أمنية، فإنه يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تقلل إلى أدنى حد ممكن المشاق الاقتصادية التي يتحملها الشعب في الأراضي المحتلة نتيجة لحالات الغلق تلك. إن سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات التي تواصل الحكومة الإسرائيلية اتباعها سياسة لا تتناقض فحسب مع التزامات إسرائيل، بل هي تؤثر كذلك بشكل ضار على عملية السلام. وفي الوقت نفسه، تقع أعمال عنف بهدف تعطيل عملية السلام. وينبغي حث الجماعات التي ما زالت خارج نطاق مفاوضات السلام الخاصة بفلسطين، على أن تسلم برغبات الشعب الفلسطيني في التوصل إلى حل سلمي للمسائل المعقدة التي تنطوي عليها القضية الفلسطينية.

ونلاحظ أن الطرفين قد بيّنا التزامهما الراسخ بتنفيذ اتفاقات عام ١٩٩٥ بحسن نية وبشكل كامل وفقا لجدول زمني متفق عليه. ونأمل في أن يستمر تنفيذ هذه الاتفاقات دون توقف حتى يتم التوصل إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

السيدة هوانغ ثي كو (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا اليوم لنؤكد من جديد تأييدنا الذي لا يتزعزع لقضية الشعب الفلسطيني المشروعة، ألا وهي ضمان حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ونضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في الترحيب بالتقدم الجديد والهام الذي أحرز في العام الماضي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونلاحظ بارتياح أن عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ قد استمرت رغم المصاعب والعقبات العديدة التي واجهتها. ويعتبر توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بمثابة نقطة تحول هائلة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، يتمكن بها الشعب الفلسطيني من اتخاذ خطواته الأولى صوب تحقيق الاستقلال وتتفتح بها إمكانيات جديدة للتعاون بين شعوب المنطقة. وقد أدى إبرام الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت في أيلول/سبتمبر من هذا العام بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إقرار ترتيبات حكم ذاتي مؤقت فلسطيني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وأصبح من الضروري الآن أن تنفذ هذه الاتفاقات. وسيقتضي هذا بذل جهود كبيرة من جانب كلا الطرفين المعنيين فضلا عن مساهمة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف التي تجلب الموت والمعاناة للأبرياء، وتثير القلق للشعوب في كل أنحاء العالم وتلقى منها كل إدانة. ونأمل في أن تتوقف هذه الأعمال عما قريب.

وتتابع حكومة فييت نام وشعبها عن كثب وباهتمام كبير تطور الحالة في الشرق الأوسط، خصوصا قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. ويقدم لنا تقرير اللجنة A/50/35 عرضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بتسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين التي تمثل لب النزاع العربي - الإسرائيلي.

وفي ضوء التطورات الجديدة في عملية السلام، من الأهمية بمكان أن تُبقي الأمم المتحدة على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حسمها بكل جوانبها. ونعتقد أن التسوية العادلة والسلمية والنهائية لقضية فلسطين لا بد أن تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). لذلك يكون من الضروري أن تشترك الأمم المتحدة بشكل كامل في عملية السلام وفي عملية بناء مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني وكذلك في تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في كل الميادين التي يحتاج فيها إلى هذه المساعدة.

ونؤيد في هذا الصدد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة فيما يتعلق بولاية اللجنة. ونرى أنه ينبغي أن تواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين مساعيهما من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونشاطر الرأي الذي أعرب عنه المراقب الدائم لفلسطين في الاجتماع الأخير للجنة والذي مؤداه أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى اللجنة الآن بأكثر من أي وقت مضى في سعيه إلى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وخصوصا حقه في تقرير المصير.

وتعتقد حكومة فييت نام وشعبها اعتقادا قويا أن جهود الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ستكلل بالنجاح في المستقبل القريب بفضل ما عرف عنه من نضال لا يعرف التخاذل وما يحظى به من تعاطف عميق ودعم دؤوب من المجتمع الدولي.

السيدة ظافرة طورباي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعتبر اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة هامة للغاية. وتحرص حكومة كولومبيا بشكل خاص على المشاركة بحماس في هذا الاحتفال.

وتتابع كولومبيا باهتمام بالغ التطورات الحادثة في عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والتي تبشر بالأمل في التوصل إلى حل سلمي بالتفاوض للصراع الذي عصف بمنطقة الشرق الأوسط وقتا طويلا.

ويؤيد بلدي إقامة دولة فلسطينية في المنطقة في إطار التعايش والاحترام المتبادل بين دول المنطقة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ممارسة حقيقية.

وقد أعطى رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في مدينة كارتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اهتماما خاصا للقضية الفلسطينية في مناقشاتهم، وذلك في ضوء الموقف التقليدي الذي تتخذه الحركة.

وأود أن أركز الانتباه على الفقرات التالية التي تتعلق بهذه القضية في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر: أن رؤساء الدول والحكومات

"أكدوا من جديد تأييدهم الصريح للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل ضمان احترام حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وكرروا مطالبتهم بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى، بما في ذلك القدس.

"وأشاروا إلى أن مسؤولية الأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن تستمر إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وحتى يتم إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة داخل أراضيه الوطنية، وإلى أن تسوى مشكلة اللاجئين وفقا للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأبرزوا لذلك ضرورة قيام الجمعية العامة في دورتها العادية الخمسين بإعادة توكيد موقفها بشأن الجوانب الرئيسية في التسوية السلمية النهائية، بما في ذلك مركز القدس، والمستوطنات غير الشرعية، واللاجئين. وأبدوا أسفهم لقرار إسرائيل بمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية في القدس ومحاولاتها تغيير الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقدس، واعتبروا أن الإجراءات الإسرائيلية تتناقض مع هذه القرارات ومن ثم تعتبر لاغية وباطلة. وعبّروا عن قلقهم البالغ إزاء العراقيل التي تعترض طريق تنفيذ الاتفاقات. ودعوا إلى التنفيذ الكامل والدقيق للاتفاقات. وبصفة خاصة لأحكام قرارات مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وشددوا على الحاجة إلى أن تواصل الآلية التي أقامتها الجمعية العامة لتناول القضية الفلسطينية عملها بصورة فعالة. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للنداء الذي وجهته لجنة القدس التي اجتمعت في إيفران بالمغرب في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إلى مجلس الأمن وبصفة خاصة إلى راعيي مؤتمر السلام لكي يتخذ المجلس التدابير اللازمة لإرغام إسرائيل على التوقف عن إنشاء أية مستوطنات وعن محاولة تهويد مدينة القدس أو إجراء أية تغييرات جغرافية أو ديموغرافية أخرى فيها، وعلى أن تتقيد بالاتفاقات والاتفاقيات التي تقضي بالمحافظة على المؤسسات الفلسطينية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ونوهوا بأن إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإنشاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، أمور تشكل خطوة جديدة في جهود فلسطين وإسرائيل.

"ورأوا وجوب التوسع السريع في الترتيبات المتصلة بالحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت بحيث يتم تنفيذ إعلان المبادئ في الأراضي المحتلة بأسرع وقت ممكن بغية كفالة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إنشاء دولة فلسطينية.

"وفي هذا الصدد، رحبوا بإتمام الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة في طابا بمصر، وهو الاتفاق الذي وقع عليه في واشنطن كل من الرئيس عرفات ورئيس وزراء إسرائيل، واعتبروا هذا الاتفاق خطوة هامة كبيرة صوب تنفيذ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأعربوا عن أملهم في اتخاذ خطوات قوية أخرى

لاستكمال الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ حتى يسود السلام الشامل والازدهار العام في جميع أنحاء المنطقة.

"واتفقوا مع رأي الأمين العام القائل بأن الحفاظ على التأييد العام لإعلان المبادئ والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة يستلزم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، أهابوا بالمشاركين في مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أن يقدموا فعلا المساعدات التي تعهدوا بتقديمها، لما لهذه المساعدات من أهمية حيوية لإقرار السلام."

وبهذا أعادت بلدان عدم الانحياز تأكيد تأييدها التام المستمر للشعب الفلسطيني. والأمل يحدوها في أن تتحقق قريبا تطلعاته العادلة، كثمرة للكفاح النموذجي الذي خاضه بلا كلل، والذي تؤيده الحركة.

السيد الأكوع (اليمن): على الرغم من تشعبات الوضع في الشرق الأوسط وتعقيداته وتعدد أبعاده، فإننا نعتبر أن القضية الفلسطينية التي استعراض تطوراتها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/50/725-S/1995/930، هي جوهر الصراع في المنطقة. ومما يسرنا أن نشاهد، بعد قرابة نصف قرن من تعامل هذه المنظمة والمجتمع الدولي ككل مع القضية، التقدم الذي أحرزته القضية في طريقها إلى الحل النهائي.

إننا نرحب باتفاق إعلان المبادئ الأساسي، وبالاتفاقات اللاحقة له، وبكل الخطوات والتطورات الإيجابية على طريق السلام بصورة عامة، وخاصة الاتفاق الثاني المؤقت الخاص بتنفيذ إعلان المبادئ بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني.

إننا نعتبر ذلك خطوة إيجابية نحو تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه في تقرير مصيره في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونرى أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية وفقا لذلك من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وكذلك حل مشكلة اللاجئين وإزالة المستوطنات الإسرائيلية المنشأة بعد عام ١٩٦٧، وكذلك عدم المساس بوضع القدس الذي تم الاتفاق على تأجيل بحثه إلى وقت لاحق. ونناشد الدول المعنية الالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) وعدم نقل سفاراتها إلى القدس.

وإننا ندعو أيضا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالجولان السورية وجنوب لبنان. وأخيرا فإننا نطالب بإفساح المجال أمام الأمم المتحدة لتلعب دورا يتناسب مع مسؤولياتها والجهود التي بذلتها، وما تزال، منذ حوالي خمسة عقود، وذلك بالمشاركة في تنفيذ إعلان المبادئ وعملية السلام بشكل عام. كما نرجو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة مواصلة تقديم المساعدة إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لتمكينه من مواجهة التهور الاقتصادي وحالات الفقر والبطالة وبناء مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية.

وختاما، فإنه لا يفوتنا الإشادة بدور لجنة حقوق الإنسان لجهودها في إعداد التقرير الذي تضمنته الوثيقة A/50/35.

السيد رودريغوز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد ظل البند المعنون "قضية فلسطين" مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات كثيرة. وقيام الجمعية العامة بالنظر في هذا البند في دورتها الخمسين له أهميته ودلالته على وجه الخصوص بالنظر إلى الخلفية الخاصة التي يبحث في إطارها، ألا وهي عملية السلام الإقليمية الدائبة التطور والتحول.

إن الشعب الفلسطيني يقف على أعتاب لحظة حاسمة من تاريخه. لذلك فإن من الأهمية البالغة بمكان أن يكفل الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم التي تكون القدس عاصمتها، وفي ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم. وبالمثل، فمن الضروري اليوم، بأكثر من أي وقت مضى، أن تنهى الهيمنة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وأن تحترم أحكام إعلان المبادئ واتفاق القاهرة واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجميع الاتفاقات التنفيذية اللاحقة، وأن تنفذ نصا وروحا، جنبا إلى جنب مع شروط ومراحل عملية السلام التي أقرت في هذه الصكوك الدولية.

وفي نفس الوقت، يجب علينا أن نكفل أكبر دعم سياسي وقانوني ومعنوي ممكن من قبل الأمم المتحدة لقضية الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب في الأراضي العربية المحتلة، ولعملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب على الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية المنغمسة في قضية فلسطين أن تواصل سعيها للمساعدة على القضاء على جميع العقبات التي

تعترض طريق السلم العادل والدائم في المنطقة. وفي هذا الصدد، تظل لمساهمة هذه الأجهزة أهمية حاسمة في منع انتشار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وفي وقف العنف والقمع وانتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. ووجود مناخ من الانفراج والتفاوض من أجل سلم عادل في فلسطين سيكون عاملا حفازا للسعي من أجل الحل الشامل والدائم للصراع بأكمله. ونحن نرحب، في هذا الصدد، باتفاق السلام الموقع بين الأردن وإسرائيل، وندعو إلى انسحاب إسرائيل من الجولان السورية ومن الأراضي المحتلة في جنوب لبنان. وتؤيد كوبا الأنشطة التي يقوم بها كل من الممثل الدائم للسنغال بصفته رئيسا والممثل الدائم لمالطة بصفته مقررا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن هذه اللجنة التي تتشرف كوبا بعضويتها تقوم بعمل له شأنه، عمل ينبغي للأمم المتحدة أن تؤيده وتدعمه لأنه جزء من ولايتها وغايتها.

ويود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي ألقته كولومبيا بوصفها رئيسا لحركة البلدان غير المنحازة.

إن الشعب الفلسطيني وشعوب الشرق الأوسط تطالب اللجنة والأمم المتحدة بالقيام بدور فعال، دور فيه التزام صادق بعملية السلم التي هي محط آمال المجتمع الدولي. وكوبا على استعداد لمواصلة تقديم مساهمتها القصوى في هذا السبيل.

السيد عبدالله (تونس): ما انفكت الأمم المتحدة تناقش قضية فلسطين منذ أن أصدرت قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ على أساس قيام دولتين عربية وإسرائيلية في فلسطين ثم قرارات لاحقة تحدد المبادئ التي تستند إليها تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ومن الطبيعي أن تتابع الأمم المتحدة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى أن تجد تلك القرارات طريقها إلى التنفيذ، فتكون بذلك قد قامت بواجبها نحو الشعب الفلسطيني وحققت السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لقد تواصلت جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط خلال السنة المنصرمة، وأحرزت تقدما مشجعا يتمثل خاصة في توقيع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وحكومة إسرائيل على الاتفاق المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وهو الاتفاق الذي ينص بالخصوص على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني لباقي مدن الضفة وقراها، ويقر تنظيم انتخابات فلسطينية حرة وديمقراطية.

لقد أيدت تونس مسيرة السلام منذ انطلاقها بمدريد لأربع سنوات خلت، وواكبتها بالسند والدعم منذ ذلك التاريخ. كما شاركت بصفة منتظمة في المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن ذلك المؤتمر، فاحتضنت عددا من اجتماعات فرق العمل المتخصصة ولجنة التنسيق الخاصة بتلك المفاوضات.

ومن هذا المنطلق، فإن تونس ترحب بالاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية المعقودة إلى حد الآن كلبنات في اتجاه وضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ الكامل، ووفق الجدول الزمني المتفق عليه، بما يمكن من تركيز دعائم الحكم الذاتي الفلسطيني وإرساء أسسه السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، تمهيدا لتكريس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وفي تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

فالقدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل سنة ١٩٦٧، يخضع للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وينطبق عليه ما ينطبق على بقية الأراضي الفلسطينية، فلا شرعية لضم القدس، كما لا شرعية للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتغيير تركيبتها السكانية والعمرانية. وإذ نذكر من جديد بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، الخاص بمدينة القدس، والذي يؤكد عدم الاعتراف بما يسمى "القانون الأساسي" لمدينة القدس، ويدعو الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية بالقدس إلى سحبها، فإننا نهيب بالدول الأعضاء الالتزام بهذا القرار. ذلك أن الإجراء الذي يرمي إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يناقض الشرعية الدولية ويتعارض مع القرارات الأممية بل وحتى مع إعلان المبادئ، فضلا عن أنه يمثل عقبة على طريق المسيرة السلمية. ونحن نثمن الموقف الرصين الذي اتخذته الحكومة الأمريكية في هذا الصدد.

إن أهمية أي اتفاق يحصل بين الأطراف تقاس بتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع وليس بإبرامه فحسب. وإننا إذ نسجل ما أعربت عنه السلطات الإسرائيلية من استعداد للمضي في تطبيق بنود اتفاق ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فإننا نشدد على ضرورة الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه، نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها الانتخابات المنتظرة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر كانون الثاني/يناير

المقبل لإضفاء مزيد من المصداقية اللازمة على عملية السلام.

إن السلام في الشرق الأسط كل لا يتجزأ، وقد سجلنا بارتياح إبرام معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل في ١٩٩٤، ونلح على ضرورة التقدم في المسارات الثنائية بين إسرائيل وسوريا، من جهة، وبين إسرائيل ولبنان، من جهة أخرى، لتحقيق الانسحاب الكامل من الجولان ومن جنوب لبنان، وذلك في إطار حل شامل وعادل ودائم يعتمد مبدأ الأرض مقابل السلام، ويرتكز على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة، وهي القرارات التي تضمنت المبادئ الأساسية لإحلال السلام في المنطقة، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٧٦ والتي تمثل المنطلقات الأساسية لمسيرة السلام منذ ميلادها في مدريد. وإننا لندعو إسرائيل أن تنظر نظرة مستقبلية جديدة لأمنها ولعلاقاتها مع جيرانها، حتى يمكن التقدم نحو السلم المنشود وفتح عهد جديد من التعاون بين بلدان المنطقة وشعوبها.

في الوقت الذي تحيي فيه المجموعة الدولية الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، فإن وفد بلادي يود التنويه بالدور الهام الذي قامت به منظمتنا من أجل تثبيت المبادئ الأساسية التي أصبحت اليوم تشكل المرجعية القانونية والسياسية لجهود السلام. وفي هذا السياق نود الإشارة للعمل الذي تباشره اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتحسيس الرأي العام الدولي بعدالة القضية الفلسطينية.

وإني انتهز هذه الفرصة للإشادة بما تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من خدمات جليلة، فهي تضطلع بمسؤولية لا غنى عنها في هذه المرحلة الانتقالية التي تتطلب تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين، وتأهيل الفلسطينيين للقيام بشؤونهم بأنفسهم بعد انتقال المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية. لذا فإن الوكالة تستحق كل الدعم والمساندة المعنوية والمالية لتمكينها من الاستمرار في القيام بمهمتها على أحسن وجه إلى أن تجد قضية اللاجئين التسوية التي تتطابق مع القرار ١٩٤ (د - ٣).

كما لا يفوتني أن أثمن المجهود المتواصل الذي تبذله إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، في التعريف بالقضية الفلسطينية وبمساعي السلام في المنطقة، وهو مجهود ينبغي الاستمرار فيه بما يستجيب للتطورات الحاصلة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أمر يثير القلق والانشغال، خاصة في ضوء الاجراءات التي تحد من حرية انتقال العمال الفلسطينيين. هذا إلى جانب أنه من الضروري أن تتوفر لدى السلطة الفلسطينية قدرة مالية كافية تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها.

ولبلوغ هذه الغاية، وأمام قلة الإمكانيات وانعدام المرافق والتجهيزات الأساسية في منطقة الحكم الذاتي، فإنه يتعين على المجموعة الدولية أن تكثف من مساعدتها الاقتصادية ودعمها المالي لبعث مشاريع تنموية تنهض بالأوضاع الحياتية للمواطنين. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية الوفاء بالوعود المعلن عنها من قبل العديد من الدول المانحة، وهي وعود رافقت كافة مراحل عملية السلام، التي لا يقل جانبها الاقتصادي أهمية عن جانبها السياسي، بل يعد أحد الشروط الأساسية لنجاحها.

وفي هذا الإطار تقوم المؤسسات المتخصصة للأمم المتحدة بدور هام يستحق كل التشجيع والسند حتى يتواصل عملها الإنمائي النشيط لفائدة الشعب الفلسطيني.

وإننا نرحب بالمساعي المبذولة لتنظيم ملتقيات ومؤتمرات دولية ذات صبغة اقتصادية ومالية، لتقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، كما هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الذي عقد في واشنطن في غرة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وقد باركنا الجهود الرامية لإقامة علاقات تعاون إقليمية وآليات للتنمية. وفي هذا الصدد يمثل المؤتمر الاقتصادي الملتئم بالدار البيضاء في خريف ١٩٩٤، وكذلك القمة الاقتصادية التي انعقدت الشهر الماضي في عمان انطلاقة هامة نحو تعاون إقليمي سيأخذ كافة أبعاده باستتباب السلام العادل في المنطقة.

وستواصل تونس دعمها للشعب الفلسطيني في مرحلة البناء والتشييد كما دعمته في نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، ولن تدخر جهدا للمساهمة بطاقاتها وخبراتها الفنية، ثنائيا وفي الإطار متعدد الأطراف، في بناء الاقتصاد الفلسطيني ومجابهة ضروريات التنمية، وهو عمل جبار يتطلب تضافر الجهود الدولية لتمكين الشعب الفلسطيني من أن ينعم بالسلم والأمن والرفاه على غرار باقي شعوب الشرق الأوسط.

السيد العربي (مصر): تنظر الجمعية العامة اليوم في البند الخاص بقضية فلسطين، وهو البند الذي تم إدراجه على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ما يقرب من خمسين عاما، هي كل عمر المنظمة الدولية. وقد شغلت قضية فلسطين جانبا كبيرا من أعمال ومداولات الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت.

ورغم أن الأمم المتحدة لم تستطع طوال تلك الفترة فرض تنفيذ الحل العادل، الحل الذي يضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، فإن الأمم المتحدة قد نجحت في إرساء القواعد الأساسية التي يجب أن يقوم عليها هذا الحل، وأسهمت في تهيئة المناخ لتحقيق الانجازات التي نشهدها اليوم من خلال مسيرة السلام.

فمن جانب، أكدت القرارات المتتالية لمجلس الأمن والجمعية العامة القواعد الثابتة التي يجب أن تستند عليها أية تسوية سياسية لقضية فلسطين وأهمها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وعدم شرعية الإجراءات التي تغير من طبيعة الأراضي المحتلة، بما في ذلك النشاط الاستيطاني، وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو في التعويض.

ومن ناحية أخرى، أسهمت قرارات الأمم المتحدة التي تصدر عن كافة الأجهزة كل عام في خلق رأي عام دولي مؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني، وحفزت شعوب العالم على مناصرة قضيته والتضامن معه من أجل الحصول على استقلاله السياسي.

كما أنشأت الأمم المتحدة أجهزة عديدة مكرسة لمساعدة الشعب الفلسطيني أسهمت في تخفيف المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي مواجهة ظروف حياة لا تطاق في خيام اللاجئين.

ومن جهة ثالثة، فإن مسيرة السلام التي بدأت من خلال مؤتمر مدريد قد اتخذت من قرارات لمجلس الأمن قواعد للاسناد وأساسا لبدء المفاوضات بين الأطراف المعنية.

ونظرا لأن المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية خلال المرحلة الراهنة ما زالت تعالج المرحلة الانتقالية، التي تتولى خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد الأمور إلى حين إجراء الانتخابات والدخول في المرحلة النهائية من المفاوضات، تلك المرحلة التي تبدأ في أيار/مايو القادم وتتناول موضوعات القدس والحدود واللاجئين والمستوطنات، تزداد أهمية المحافظة على الموقف الدولي الثابت والمؤيد للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والقائم على المبادئ القانونية الراسخة التي تنظم المركز القانوني لكل هذه الموضوعات حتى يكتمل اتفاق الأطراف على كل هذه القضايا في إطار المباحثات الخاصة بالمرحلة النهائية.

ولا بد هنا من أن نشير بصفة خاصة إلى موقف المجتمع الدولي الثابت من قضية القدس، والمؤسس على قواعد قانونية راسخة أكدتها الجمعية العامة وأعدها مجلس الأمن في قرارات عديدة، أخص بالذكر القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يؤكد أن كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها اسرائيل بهدف ضم مدينة القدس أو تغيير طبيعة أو مركز مدينة القدس تعتبر باطلة ولاغية. كما يدعو هذا القرار - قرار مجلس الأمن - كل الدول إلى عدم الاعتراف بتلك الإجراءات الاسرائيلية وإلى عدم نقل السفارات إلى المدينة المقدسة.

وقد احترمت الغالبية الساحقة من دول العالم هذا القرار. ولذا، فإننا ندعو بصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها راعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى مواصلة احترام الموقف القانوني والدولي الواضح من قضية القدس، وبغض النظر عن أية ضغوط، أن تستمر في الامتناع عن اتخاذ أي إجراء بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، نظرا لأن أي مطالبة أو أي إجراء لنقل السفارة إلى القدس يعتبر مخالفة جسيمة لأحكام القانون الدولي وانتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن كما أنه يشكل مصدرا لتهديد جاد قد يودي بعملية السلام برمتها.

إن الاتفاق على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وجانب من الضفة الغربية يعد إنجازا كبيرا للمسيرة السلمية التي حققت تقدما مطردا منذ اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الذي وقّع في واشنطن في عام ١٩٩٣، والذي أرسى معالم الطريق نحو استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة كاملة.

وقد شهدنا مؤخرا توقيع الاتفاق المؤقت حول غزة والضفة الغربية في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر الماضي في واشنطن، الذي يتم بمقتضاه انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن العربية في الضفة الغربية ويمارس الشعب الفلسطيني حقه في الانتخابات بعيدا عن قهر الاحتلال، بحيث تصبح

مقادير الشعب الفلسطيني في أيدي أبنائه. وهي خطوة أولى كبيرة نحو الاستقلال الوطني الذي طالما ناضل من أجله كل الفلسطينيين. وقد تحققت بفضل الاختيار الفلسطيني الحر للسلام وللتفاوض كطريق لتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة.

لقد كان لمصر فضل ريادة طريق السلام في الشرق الأوسط، وهو لا شك طريق صعب ومليء بالمشكلات والرواسب المتراكمة عبر هذا الزمن الطويل. ولذا فإننا في مصر نطالب المجتمع الدولي بأن يقف بجانب الشعب الفلسطيني، ربما الآن أكثر من أي وقت مضى، ويساند الشعب الفلسطيني وهو يخطو خطواته الأولى في طريق السلام.

إن الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من تاريخه، وهو في سبيله لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة ويتأهل لممارسة بعض هذه الحقوق على جزء من أرضه، لهو في أمس الحاجة إلى المساعدة وإلى كل عون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية.

ولا شك لدينا أن الأمم المتحدة كممثل للمجتمع الدولي كله تتحمل مسؤولية خاصة إزاء قضية فلسطين وتمثل أجهزتها المعنية بتلك القضية، وفي مقدمتها لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، تجسيدا لتلك المسؤولية.

ويهمنا في هذا المجال أن نشيد بالتطوير الذي أجرته اللجنة على منهج عملها لكي يتواءم مع تطورات عملية السلام ويعمل على خدمة احتياجات الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية الراهنة. وفي هذا الصدد يعبر وفد مصر عن تقديره وجزيل شكره لرئيس اللجنة السفير كبه سيسي وبقية أعضاء المكتب. كما نود أن نشيد أيضا بالدور الإيجابي والحيوي للمنسق الخاص لمساعدات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة السيد لارسن في الاستفادة من الخبرة الطويلة التي تملكها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة في مجالات مساعدة الشعب الفلسطيني، في خدمة الاحتياجات الفلسطينية الجديدة خلال الفترة الانتقالية. ونرحب بصفة خاصة بالتقرير الذي أعده مكتب المنسق حول استراتيجيات ومشروعات الأمم المتحدة في ستة مجالات أساسية للاقتصاد الفلسطيني هي التعليم، وخلق فرص عمل، والصحة، والبنية الأساسية، والاسكان، وبناء المؤسسات ودور القطاع الخاص.

ويهمنا هنا أن نعيد التذكير بأهمية أن تقوم الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها التي التزمت بها إزاء مساعدة الشعب الفلسطين، وأن يتم توفير موارد إضافية توجه إلى إنشاء مشروعات تخدم نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل مطرد وتكرس الاعتماد الذاتي لذلك الاقتصاد الناشئ.

رغم كل ما سلف ذكره من انجازات للمسيرة السلمية، لا بد وأن نظل واعين بالمصاعب التي تحيط بالمستقبل. ويحتاج الأمر أولا إلى التزام كامل من جانب الأطراف بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ثم لا بد وأن يكون هناك تصميم على الاستمرار في طريق السلام، من الجانب الفلسطيني وهو ما نراه أمامنا ومن الجانب الاسرائيلي وهو ما نرجو أن يتم أيضا دائما. فالقضايا المدرجة على جدول أعمال المفاوضات النهائية بالغة الصعوبة، وتحتاج إلى إرادة سياسية تغلّب الرغبة في السلام على الطموح نحو التوسع، وتستند إلى التوفيق والمصالحة والاعتدال وتنأى عن المواجهة والتطرف والعنف. وختاما فإننا على ثقة في أن مؤيدي السلام في الشرق الأوسط سواء في الدول العربية أو في اسرائيل يمثلون أغلبية ساحقة بين شعوب المنطقة، وسوف تعلو كلمتهم واضحة أمام الجميع.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن جلالة الملك إندلو فوكازي، وشعب مملكة سوازيلند بأسره، اسمحوا لي مرة أخرى بالإعراب عن بالغ أسفنا للأحداث الأليمة التي حلّت في الفترة الأخيرة بدولة اسرائيل التي فقدت ابنا وقائدا وأبا. ونحن ننضم إلى جميع أمم العالم في الدعاء بأن يكون الله القدير في عونهم.

وباسم وفدي أرحب بهذه الفرصة للتحدث إلى الجمعية عن البند ٤٢ من جدول الأعمال. فتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوضح الشوط الذي قطع في سبيل التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. وواضح أن طريق النجاح لم يكن يوما سهلا أمام أحد - وهذا يفسر ظهور هذه الأحداث الأليمة بل المآسي التي شهدناها في الشرق الأوسط.

ومملكة سوازيلند، شأنها شأن غيرها من الأمم، ظلت تراقب باهتمام بالغ تطورات مسألة الشرق الأوسط. ونود أن نعرب عن امتناننا وتأييدنا لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتدابير التي تتخذها توصلا إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في

الشرق الأوسط. وسنواصل حثنا لجميع الأطراف على دعم هذه المبادرات في المنطقة.

وستواصل سوازيلند دعوتها إلى انتهاج سياسة الحوار بين الأطراف وفيما بينها وحثها على نبذ أسلحة الحرب. فنحن نرى أن المبدأ النبيل الذهبي، مبدأ السلام، لا يمكن تحقيقه إلا بدعم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الصحيح دائما أن الفوز بالسلام لا يكون بالمواجهة وإنما بالحوار وحده. والذين لا يدركون ضرورة الحوار السلمي ينبغي أن يعلموا أنهم أعداء للسلام.

ولدى وفدي أمل كبير في أن تدوم جميع اتفاقات ومعاهدات السلام التي تم التوقيع عليها حتى الآن بل وأن تنتج عنها اتفاقات سلام أخرى.

وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، علينا واجب تشجيع الأطراف المعنية مباشرة بقضية السلام في الشرق الأوسط. فلنؤيد كل الجهود التي تثبّت التدابير السلمية ونكف عن الادانات غير المجدية لأي من الأطراف المعنية. ولنعترف بالفضل المستحق عن ما تم إنجازه. ويمكننا تأكيد ذلك باتخاذ قرارات في الأمم المتحدة تختلف كثيرا عما اتخذناه في الماضي وخاصة حينما كانت أبواب الحوار مسدودة.

وأود التأكيد على أن السلام بضاعة غالية وإذا أردنا الحصول عليها فمن الضروري أن نغيّر، نحن أعضاء الأمم المتحدة، مواقفنا ونغيّر طريقة التعبير فيما يتعلق بهذه البضاعة الحساسة، ألا وهي السلام. وعلينا أن نشجع دولة إسرائيل على الحفاظ على التزامها الذي لا يتزعزع باحترام جميع التعهدات التي التزمت حتى الآن بالوفاء بها. ويجب أن نشجع جميع الأطراف في المنطقة التي لم تشترك بعد في هذا المسعى على أن تشترك فيه وأن نناشدها تهدئة الخواطر وطرق السبيل الصحيح، سبيل السلام.

السيد النعمة (قطر): في هذا العام تعود الجمعية العامة اليوم للنظر في البند المتعلق بقضية فلسطين، وهو ما دأبت على إدراجه منظمة الأمم المتحدة بجداول أعمالها منذ خمسين عاما على وجه التقريب، إذ ملأت هذه القضية أرجاء الدنيا، وشغلت الناس فأضافت إلى شجونهم شجنا إنسانيا، وإلى جراحهم جرحا راعفا ما يكاد يندمل، وإلى لباناتهم الضائعة لبانة شعب هدّه ضنى الاغتراب، واعتراه الضيم، واكتوى بأتون المحنة، وتجرع صاب العنت والاعتساف. إنه شعب ارتوى بنجيع الويل، وترامت أشلاؤه في وعثاء السير وقتاد الدرب، وتسجت أجساد شهدائه الأبرار بأجداث النُكران، وارتفعت منها نداءات النجدة وصرخات الغوث، وعز على الأساة المرهم، فليس هناك ثمة بلسم يُشتفى به لعان طال به سُقم ولسار لم يستشف في سُرى ليله البهيم وميضا من أمل يُرتجى، فظل يعلل نفسه طوال أعوام المحنة بذوب صديد آلامه، يمدّ في كل مطرح ظلا من رجاء عامر بزلال الشهادة، ودافق بنمير الفداء، وهو حين يشكو ويتألم يمسح بدمه خد ترابه، ويلثم جراح أبنائه ويُسَتلهم في مواساته لَهُم أناشيد الفجر الآتي، والفرج المرتقب تشدو به طيور المُنى المفزعة لتحوم حول الجواء الفلسطيني، تعتصر من شهاد كرومه وطيوب زيتونه كل ما يؤلم من الذكريات في اغترابه الآسر، ولتغدو في جفنه وسنا يطوف بالأمل وثغرا يُفتر عن رجاء إنساني ران إلى غوث منظمة الأمم المتحدة وإلى مواساتها له في تُلكم القرارات الصادرة المعلومة طوال ما تصرّم من سنين، إذ أودعت فيها الأمم المتحدة مَقولات مواساتها، ومفاهيم انتصارها للحق حتى ليمكننا القول أن ضمير الإنسانية قد أودع في حق فلسطين، وضمير فلسطين قد أودع في حق الإنسانية.

وعلى الرغم من إدراكنا أن إقرار الحق أمر، وفرض تنفيذه أمر آخر، وذلك ما لم تكن منظمة الأمم المتحدة، بقادرة على القيام به، فنحن ندرك أيضا أنها استطاعت إرساء قواعد الحل العادل الذي يضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه المشروعة، كما أنها قدمت ذلك الإسهام الذي ساعد على تهيئة المناخ الملائم لجني الثمار المرجوة، والتي نراها تتحقق اليوم من خلال مسيرة السلام، فالقرارات المتتالية لمجلس الأمن والجمعية العامة قد أكدت بجلاء القواعد الثابتة التي ينبغي أن تقوم عليها أية تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية، وفي مقدمتها قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وعدم شرعية أية إجراءات تؤدي إلى تغيير في طبيعة الأراضي المحتلة، ويشمل ذلك جميع إجراءات الاستيطان، وما تمت حوله من مشاريع استيطانية، وحق شعب فلسطين في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة.

وانطلاقا من ذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة اليوم وأكثر من ذي قبل بتعميق الالتزام التام بتلك القرارات الصادرة لأنها تعمق في الشعب الفلسطيني روح الثقة والرجاء في السلام، والاستمرار في طريقه وتقوية الاقتناع بمفاهيمه وقيمه ومُثله والتزام جماهيره بها، كما أنها تعمق فيه الآمال الإنسانية المُرتجاة والتفاؤل الضروري في حشد طاقات ذلك الشعب المناضل لاسترجاع كامل حقوقه الوطنية الأساسية، وفي مقدمتها حقه الشرعي في تقرير مصيره وإنشاء دولته

الفلسطينية على التراب الفلسطيني العزيز، كما تعمق في نفوس أبنائه حوافز المساهمة في بناء المسيرة التنموية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة في جميع أجزاء الوطن المسترد لتكون رائدة في توجيه الجهود الدولية المساندة وتركيزها في بناء المؤسسات وهياكلها الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني التي نال الكثير منها المزيد من الضرر والدمار، نتيجة ذلك الاحتلال المرير، الذي ران على تلكم الأجزاء المحتلة، والذي لا ريب فيه أن صدور قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن هو الذي أعان على انطلاق مسيرة السلام منذ مؤتمر مدريد، فغدت منذ ذلك الوقت أهم مستند قانوني للحوار المنطقي وأساسا قويما لبدء المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية. ولذلك فإن التأكيد على تلك القرارات التي صدرت والتي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها كل عام يعين ويساهم على حشد طاقات الرأي العام الدولي المناصر والمعاضد والمؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني، ويستحث ركاب المجتمع الدولي وشعوب العالم على تأييد قضيته وتمتين عـُرى التضامن معه لنيل ما يتوق إليه من تحرر واستقلال سياسي.

وإدراكا منا لأهمية ما قامت به الأمم المتحدة وما أنشأته من أجهزة متعددة تسعى لمعونة الشعب الفلسطيني ومد يد المساعدة إليه وتخفيف ما لاقاه من معاناة وعنت واضطهاد وما لاقاه من صنوف الأذى وأرزاء الاحتلال وما واجهه من أعباء شديدة في أنماط العيش الصعبة، وأشكال العيش القاهري والحياة المعقدة، فإننا نقدر كل التقدير ذلك الجهد المحمود الذي قامت وتقوم به الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين. كما أننا نقدر بالامتنان العميق جهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونقدر كل التقدير كل ما قام به رئيس اللجنة من سعي دائب محمود مشكور، كما أننا نحيي ذلك التطوير الذي أحدثته اللجنة الموقرة في مفاهيم منهاجها، لتكون مواكبة لجميع التطورات التي قد أحدثتها مسيرة السلام، مما يساعد على بلورة المعطيات المرتجاة والمناهج اللازمة، لخدمة متطلبات ومستلزمات الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية الهامة هذه من تاريخه المعاصر.

كما أننا نحيي جميع تلكم الجهود المخلصة الدؤوبة للمنسق الخاص لمساعدات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ولدوره الإيجابي في الإشراف على تقديم الخدمات اللازمة لمساعدة الشعب الفلسطيني وخدمة مستلزماته ومتطلباته خلال هذه المرحلة التاريخية.

كما يطيب لي أن أشيد بشكل خاص بالتقرير الذي أعده مكتب المنسق وأن أحيي المنسق على تقريره المشتمل على استراتيجيات ومشروعات الأمم المتحدة في الحقول المتعددة والمتباينة، حقول التعليم والعمل والصحة والإسكان وإقامة الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات ووضع الأطر اللازمة لتنشيط دور القطاع الخاص.

إن الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الهامة من مراحل تاريخه وسفره المجيد في نضاله من أجل استرداد جميع حقوقه الوطنية المشروعة والعمل على ممارسة سيادته على أجزاء أرضه المستردة، هو بلا شك قمين وحقيق وجدير ومتطلع إلى معاضدة جميع الجهود الدولية المخلصة، وإلى مساهمة جميع الدعاة إلى الخير ومحبي السلام في تقديم العون المرتجى والمرتقب في بناء الدولة الفلسطينية وإرساء قواعد مؤسساتها الوطنية في الحقول الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي جميع مناحيها.

ونحن نؤكد في هذا الصدد على استمرار دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما نحث المسؤولين في الأمم المتحدة، وخاصة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الإغاثة، على العمل لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على العجز في ميزانية الوكالة، دون المساس بالخدمات التي تقدمها.

إن دولة قطر، انطلاقا من التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، قد دأبت بحرص شديد على تأييد نضال الشعب الفلسطيني ودعم طموحاته المشروعة في سعيه الدائب لبناء ما يرنو إليه من كيان وطني عزيز متميز بهويته الوطنية الأصيلة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، بعاصمتها القدس الشريف، التي ترى دولة قطر، شأنها في ذلك شأن سائر الدول الإسلامية أن لها أهمية كبرى في أية تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي. فالقدس، لما لها من مكانة جليلة في نفوس المسلمين وغير المسلمين، تميزت بمعطيات خاصة وهامة، أدركها مجلس الوزراء في بلادي، فقام، إيمانا منه بالتزاماته القومية وواجبه الديني، وحرصا منه على استمرار عملية السلام دون أية عراقيل، وإزالة كافة أسباب التوتر في المنطقة، باستنكار ورفض أي محاولة ترمي إلى نقل السفارات المعتمدة في إسرائيل إلى القدس الشريف، مؤكدا من جديد على حتمية التزام المجتمع الدولي بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) والامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

ومن هذا المنطلق تقوم دولة قطر بتأكيد إرادتها في الإسهام والاستمرار بمساندة جهود السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط التزاما بمبادئ الشرعية الدولية، ووقوفها الثابت إلى جانب قضايا الحق والعدل، دائبة في سعيها المخلص لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، التي ستمكنه من إطلاق طاقاته المتجددة في الإبداع والتطور والمساهمة بنصيب أوفى في الكيان الحضاري العربي والإنساني الزاهر في الشرق الأوسط.

إن تحرير منطقة جنين من سلطة الاحتلال، وبداية إجراءات الانسحاب من نابلس، كبرى المدن الفلسطينية، هو من ثمرات مسيرة السلام التي نأمل أن يتبعها تحرير ما تبقى من الأراضي الفلسطينية. بيد أن هذه الإنجازات التي تحققت في مسيرة السلام ما زالت تحف دروبها بعض المحاذير والأخطار. فالقضايا المدرجة على جدول أعمال المفاوضات النهائية جمة وشائكة. ولذلك تحتاج هذه المرحلة الدقيقة من جميع الأطراف توافر إرادة سياسية واعية ورغبة صادقة في السلام تتسم بروح التفاهم والاعتدال والحكمة وتبتعد عن ممارسات التطرف والنزوع إلى المواجهة وجموح العنف وطموحات التوسع. وتحتاج هذه الإرادة إلى دعم وتأييد من جميع الدول.

لذلك يتعين على الدولتين الراعيتين لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مواصلة مساعيها الحميدة لاستكمال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وعلى الأمم المتحدة مواصلة جهودها إلى أن يتحقق للشعب الفلسطيني ذلك الأمل المنشود في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مما يعين على تحقيق العدل والاستقرار والأمن والازدهار والنماء في الشرق الأوسط، وهي الآمال التي تعتمر في قلوب شعوب هذه المنطقة، مشدودة بنياط المُثل السامية ونواميس القيم العليا، التي يدعو إليها ويرعاها ميثاق الأمم المتحدة. فبها يشد تلك القلوب، وعلى حب الخير والسلام تلُم شتات الملايين من الناس، تقوي عزائمهم عندما يستحر بهم الخطب وتلفهم بلوى العيش، يستلهمون منها قراءة الأبجدية العتيقة لحضارات الإنسان الأول في الشرق الأوسط، حروفها السلام والتسامح والتبادل، وكنوزها الإعمار الخالد، وعطاؤها السخي في الثقافة والعلوم والمعارف. "وما كان ربُّك ليُهلِك القرى بظلم وأهلُها مصلحون" (سورة هود، الآية ١١٧)؛ ثم "وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة" (انجيل لوقا، الإصحاح الثاني، ١٤).

السيد كاسندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين من المسائل التي تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٧ عندما طرحت لأول مرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وما فتئ الشعب الفلسطيني يواصل نضاله منذ ذلك الحين في مواجهة الكثير من العقبات والمعاناة الإنسانية من أجل استعادة أراضيه التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال.

وإزاء هذه الظروف يود وفدي أن يحيي التقدم المحرز في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط، والتي بلغت الذروة الآن بتوقيع الاتفاق المؤقت - يعرف أيضا باسم اتفاق أوسلو الثاني - بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. هذا التطور يستحق تأييدنا الجماعي لأنه تعبير إيجابي عن الأمل في أن مشاكل الشرق الأوسط ستخرج يوما ما من دائرة الصراع الحالي الذي ميز الحياة السياسية لتلك المنطقة.

وزامبيا باعتبارها عضوا في لجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز تود أن تغتنم هذه المناسبة لتحث جميع أطراف الاتفاق الذي أبرم مؤخرا أن يكرسوا أنفسهم ليس فقط لضمان تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا، ولكن أيضا لضمان ترجمة هذا الاتفاق على النحو المناسب إلى تحسينات في ظروف معيشة سكان الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بانسحاب قوات الأمن الإسرائيلية من جنين ويأمل في أن يتم إحراز مزيد من التقدم في المناطق المتبقية التي تستمر فيها التوترات يوميا مع الأسف.

وفيما يتعلق بالإفراج عن المسجونين الفلسطينيين وفقا لما اتفق عليه الطرفان، فإننا نشيد بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل بالفعل في هذا الصدد. ومع ذلك فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على أن تواصل جهودها في هذا الاتجاه بمزيد من القوة.

وموضوع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين الذين تفرقوا في جميع أنحاء العالم نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، يستحق الاهتمام العاجل. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يهب للمساعدة في عودة هؤلاء اللاجئين وأن يضمن إعادة توطينهم على نحو سليم حتى يسهل عليهم بدء حياتهم الجديدة.

ومع ذلك يود وفـــدي أن يشيد أيضا بالدور الكبير الذي تقوم به الآن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتسهيل عودة اللاجئين. ونظرا للمهمة الضخمة التي تضطلع بها الوكالة في توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين طوال سنوات عديدة، فإن الحالة المالية للوكالة تدهورت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة مما تسبب في عجز قدره ٦ ملايين دولار في بداية عام ١٩٩٥.

وبالإضافة إلى ذلك تدهور الموقف المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لأن الوكالة منهمكة في عملية نقل مقرها من فيينا إلى موقعه الجديد في غزة.

اسمحوا لي في الختام أن أضيف اننا نتطلع إلى الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط حتى نعطي لشعب المنطقة فرصة للعيش في سلام وازدهار.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني ويشرفني بالنيابة عن وفد بلدي أن أشارك غيري من المتكلمين اليوم في تناول قضية فلسطين وأن نحتفل، كما فعلنا بالأمس، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، لم يتوان المجتمع الدولي عن إبداء التزامه بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في تلك المناسبة. وتشارك زمبابوي، كما فعلت في الماضي - المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا اليوم.

وتوقيع إعلان المبادئ التاريخي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فتح آفاقا واسعة لفرص التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تنفيذ إعلان المبادئ، كان باعتراف الجميع، بطيء الخطى، فإن عملية السلام بشكل عام حظيت بزخم لم يسبق له مثيل.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام شهد العالم علاوة على ذلك، خطوة إيجابية أخرى بالتوقيع في واشنطن على اتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية. ويحدونا الأمل في أن ينفذ، على وجه السرعة، القانون والنظام والترتيبات الأمنية لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات فلسطينية في تلك المناطق.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن زمبابوي، مع جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم، أصيبت بصدمة من جراء الأعمال التي يقوم بها أعداء عملية السلام. فالقتل الوحشي الذي تم مؤخرا لأحد مخططي التسوية التفاوضية والسلام في المنطقة، رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين، لا يزال عالقا بأذهاننا.

كذلك شهدنا بقلق، الانقسامات فيما بين الأطراف داخل المجموعات المتفاوضة، تلك الانقسامات التي ظهرت في بعض الحالات من عمليات القتل العنيف ومن أعمال وحشية أخرى لن تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى العودة إلى الوراء فتؤخر التقدم صوب إقامة دولة فلسطينية كاملة، وصوب تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

غير أن زمبابوي تتشجع رغم هذه النكسات بحقيقة أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، تحت قيادتيهما، أعلنا التزامهما الكامل بالسير في عملية السلام حتى النهاية. وفي هذا الصدد نقف بحزم وراء مبـــادرات الســـلام الراهنـــة التي ينبغي أن تؤدي إلى ما نرجوه جميعا، وهو تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة كلها.

ويحدونا أمل خالص في أن يستلهـــم الشعبان الفلسطينـــي والإسرائيلـــي المزيـــد من التطلعات والالتزامات من التشجيع والتأييد السياسي والمعنوي الذي نقدمه لهما.

الرئيس بالنيابة: وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أشكر الجمعية العامة لإتاحة الفرصة لنا للتكلم مرة أخرى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وسأتكلم اليوم بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال الخاص بقضية فلسطين.

تقرير الأمين العام بشأن مسألة فلسطين معروض علينا في الوثيقة A/50/725. والتقرير واضح ومختصر وجلي وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير منظمة المؤتمر الإسلامي للأمين العام ليس فقط على تقديم هذه المادة النافعة في الوقت المناسب ولكن أيضا لجهوده المستمرة التي لا تكل لإيجاد حل عادل مشرف لقضية فلسطين. فهذه واحدة من القضايا التي ظلت

مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة أطول فترة، والتي توليها منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية قصوى.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد برئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، صاحب السعادة السفير سيسي من السنغال، لما بذله من جهود مخلصة للنهوض بقضية الشعب الفلسطيني وكذلك من أجل الاجتماع المؤثر الذي عقده بالأمس للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وعملية السلام في الشرق الأوسط، التي استهلت قبل نحو أربع سنوات بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل للمسألة الفلسطينية وما يتصل بها من صراع في الشرق الأوسط، لا تزال تحظى بتأييد قوي من منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي خلال السنة التي مرت منذ أن خاطبت الجمعية العامة بشأن هذه القضية، لم تخط عملية السلام قدما سوى خطوات قليلة. وكان توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وتوقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت في واشنطن العاصمة في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥ أبرز المبادرات التي تمت خلال تلك الفترة. وقد شعرنا بالغبطة، في هذا السياق، بما حدث مؤخرا من انسحاب للقوات الإسرائيلية من جنين.

وفي أعقاب انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا واستئناف ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية المنشأة حديثا لوظائفها، بدأ الفلسطينيون عملية التعمير والتنمية. وهم يواجهون الآن المهام الصعبة المتعلقة بإحياء مؤسساتهم الوطنية وتحديثها، وتصميم وتنمية البنيتين الأساسيتين البشرية والمادية على حد سواء، وإعادة بناء الاقتصاد عن طريق تنشيط الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية - كل ذلك بموارد محدودة للغاية وفي مواجهة عقبات كؤود. غير أنه لا يمكن معالجة هذه التحديات بشكل طليق إلى أن يحين الوقت الذي تعود فيه جميع الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي إلى الشعب الفلسطيني بالكامل، بما في ذلك القدس الشريف، وحتى تبسط سيادته مرة أخرى على كافة ما كان يعد - بشكل شرعي - أرضا له.

إننا نراقب باهتمام عارم المساعدة التقنية الجارية التي تقدمها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية من خلالها. ونحن على وعي بوجه خاص بالدور الحاسم الذي يقوم به منسق الأمم المتحدة الخاص، السيد لارسن، في دعم وتيسير تلك الأنشطة في ظل ما لا يزال يعد ظروفا شاقة. وأود أن أعرب أيضا، في هذا المنعطف، عن اعجابنا بالدور الذي يقوم به السيد التر توركما، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والموظفون العاملون معه في معاونة اللاجئين الفلسطينيين الذي يتولون رعايتهم على مواجهة محنتهم الطويلة الأمد. إننا نعتقد أن للوكالة، بما لها من خبرة هائلة وما لديها من موظفين ممتازين ومتفانين، دورا هاما جدا تقوم به في توطيد فلسطين مستقبلا.

ومع ندرة الموارد، تصبح مهمة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في تزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدة الإنسانية والتقنية البالغة الإلحاح، في غضون ما يبذله من جهود للتعمير والتنمية، صعبة حقا. ومما يضيف إلى ما يتكبده المجتمع الدولي من أعباء وإحباطات ذلك الموقف الذي تنتهجه السلطات الإسرائيلية والذي لا يمكن أن يوصف إلا بأنه لا تعاوني. فهذه السلطات لا تزال تنفذ حتى بعد إبرام اتفاقات السلام، إجراءاتها البيروقراطية الرسمية الصعبة، التي صممت للتعامل مع السكان في الأراضي المحتلة. وقد أبلغنا بأن السلطات الإسرائيلية لا تزال تمارس قيودا مماثلة إزاء تعزيز التجارة الفلسطينية، خاصة الصادرات إلى بلدان أخرى خلاف إسرائيل.

إن هذه التجارب تتعارض، في أحسن الظروف، مع روح الوفاق والتعاون التي يجب أن تتسم بها الآن جميع المعاملات الراهنة والمستقبلة بين السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام، وتعد انتهاكا فادحا لها في أسوأ الظروف. ولهذا الأمر أهميته البالغة من أجل ترسيخ مصداقية اتفاقات السلام التي أبرمت بالفعل وإمكانية تنفيذها، ولتوليد الثقة في المفاوضات بشأن الاتفاقات المستقبلة.

ومما لا ريب فيه أننا، في منظمة المؤتمر الإسلامي، نود أن نواصل تشجيع وتأييد عملية السلام الجارية، وإبرام وتنفيذ الاتفاقات التي تتابع في إطار هذه العملية، غير أنه يجب على أن أشير إلى أن ذلك ينطوي بالضرورة على تغيير بيّن في الاتجاهات والممارسات. وأقول ذلك لأننا نتمنى كثيرا ألا تكون الصعوبات التي ذكرتها للتو انعكاسا للسياسة الإسرائيلية الرسمية، وإنما هي مخلفات مهملة للطريقة التي كان يعامل بها الفلسطينيون قبل إبرام هذه

الاتفاقات. إن هناك حاجة ملحة إلى التغيير، والوقت له أهميته في هذا الصدد. ولقد حان هذا الوقت.

كما أود أن أقدم تقريرا موجزا عن بعض النتائج البارزة لاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والذي أعاد التأكيد على تأييد منظمة المؤتمر الإسلامي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد دعا الاجتماع إلى الاستمرار في تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية في المفاوضات الجارية من أجل التأكيد على نقل جميع السلطات والمسؤوليات في جميع الميادين وفي جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى بسط سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف. كما أعاد الاجتماع التأكيد على دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أراضيه الوطنيه وأن تكون عاصمتها القدس الشريف، علاوة على دعمه للبرامج الدولية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة.

وقد دعا الاجتماع إلى تأييد الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك القدس الشريف، ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، والأراضي اللبنانية المحتلة. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي، لا سيما رئيسي مؤتمر السلم، إلى إقناع إسرائيل بعدم القيام بأي تغييرات جغرافية أو ديموغرافية في القدس الشريف أثناء المرحلة المؤقتة مما قد يضر بنتائج المفاوضات التي ستجرى حول الوضع النهائي للمدينة. ودعا إلى إجبار إسرائيل على وقف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف ومرتفعات الجولان السورية المحتلة. كما دعا جميع الدول إلى الامتناع عن نقل سفاراتها وغير ذلك من أشكال المكاتب التمثيلية إلى القدس إلى حين استعادة الأجزاء المحتلة من مدينة القدس الشريف إلى صاحبها الشرعي، دولة فلسطين.

وأبرز الاجتماع الحاجة إلى بذل الجهود في جميع المحافل الدولية لإجبار إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين ووقف العقوبات الجماعية. وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن باقناع إسرائيل بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدعو إلى إخضاع كافة المرافق النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة الخاص بالوكالة.

كما أعاد الاجتماع التأكيد على أن من الضروري أن تستمر مهمة وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مهمتها من أجل الشعب الفلسطيني، وأن تقوم لجنة المصالحة، بالتعاون مع الوكالة والدول المعنية، بإعداد تعداد شامل للاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفل به بالأمس، فإنني أحمل إليكم ياسيادة الرئيس، بالنيابة عن صاحب السعادة السيد حميد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة سلام، دعوة إلى العقل ونداء من أجل مد كافة أوجه الدعم إلى الشعب الفلسطيني للمساعدة في التخفيف من معاناته التي تسببت فيها سنوات طويلة من الاحتلال والقهر والحرمان من ممارسة حقوقه الإنسانية الوطنية. ويجب، من أجل التوصل إلى هذا الهدف، أن يحافظ على صدق العزيمة الذي تقوم عليه عملية السلام الجارية، ويجب تسريع خطوات التقدم المحقق عن طريق الجهود الموحدة التي يبذلها المجتمع الدولي في مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على اكتساب سيطرة أكمل وأرسخ على كافة مهامها في بناء الوطن. ويشمل ذلك إنشاء المؤسسات الوطنية وإحياءها، وإعادة بناء البنية الأساسية وتوسيعها، وتنشيط الاقتصاد، وإنشاء الخدمات الاجتماعية وتوسيعها، بحيث يمكن للشعب الفلسطيني أن ينهض من جديد كأمة عزيزة ومنتجة ومستقلة وذات سيادة، يرفرف علمها على أراضيها كافة، بما فيها القدس الشريف، وتتمتع بمركز قانوني كامل كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وفي عملية السلم الجارية، تبدو فرص تحقيق السلم والرخاء لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، دانية على مرمى البصر. ومن الواجب على المجتمع الدولي الممثل في هذه المنظمة العالمية الكبيرة أن يكفل أن تغتنم الفرصة وألا تضيع.

الرئيس بالنيابة: أود أن أحيط أعضاء الجمعية العامة علما بأن الجمعية العامة ستنظر في موعد لاحق

سيعلن عنه في اليومية في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٨٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.